ECA/SRO-NA/ICSOE/36/3
Distr.: General
October 2021

Arabic
Original: English

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا

اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء

الاجتماع السادس والثلاثون

عن طريق الإنترنيت، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١

البند ٥ من جدول الأعمال*

بلدان شمال أفريقيا وهدف التنمية المستدامة التاسع للأمم المتحدة لعام ٢٠٣٠:

الطريق الى الأمام

المحتوى

ملخص تنفيذي ٢

أولا. تقديم هدف التنمية المستدامة التاسع ٣

ثانيا. أين وصلت بلدان شمال أفريقيا في تحقيق هدف التنمية المستدامة التاسع؟ ٤

ثالثا. شمال أفريقيا مقابل الاقتصادات الناشئة والصناعية: تأخر تحقيق هدف التنمية المستدامة التاسع ١٢

٣,١. مؤشر الهدف التاسع ١٢

٣,٢ درجات الهدف التاسع للمؤشرات الفردية ١٤

رابعا. ملاحظات ختامية وتوصيات متعلقة بالسياسة العامة ١٦

خامسا. توصيات السياسة العامة ١٧

سادسا. مراجع ١٩

* ECA/SRO-NA/ICSOE/36/1

ملخص تنفيذي

١. رغم أن بلدان شمال أفريقيا تسجل أفضل أداء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة مقارنة بالمناطق دون الإقليمية الأخرى في أفريقيا، إلا أنها ما تزال تواجه تحديات كبيرة. ويلقي هذا التقرير الضوء على مدى تقدُم بلدان شمال أفريقيا في تحقيق الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة، والذي يتمثل في بناء بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتعزيز التصنيع المستدام، وتشجيع الابتكار. وتُحقق العديد من بلدان شمال أفريقيا أداءً جيدًا فيما يتعلق بالهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة، لكن مع وجود تبايُنات كبيرة في مستويات أدائها. ويوضح مؤشر الهدف التاسع أن كلاً من تونس والمغرب يوجدان في نفس مستوى مجموعة البلدان الصناعية الناشئة (EIC)، كما أن مصر ليست بعيدة عنهما. ومع ذلك، فإن الدول الثلاث لا تُمثل سوى نصف مستوى الاقتصادات الصناعية. وتمتلك الجزائر وليبيا وموريتانيا والسودان قطاعًا صناعيًا أصغر نسبيًا. وتظَل مستويات الإدماج وحصّة القيمة المضافة للصناعة التحويلية ذات التقنية المتوسطة والعالية من إجمالي القيمة المضافة منخفضة جدًا في بلدان شمال أفريقيا، مقارنة بالدول الصناعية الناشئة. ولكي تصل بلدان شمال أفريقيا إلى مستويات نصيب الفرد في الدول الصناعية، يجب عليها رفع القيمة المضافة للصناعة التحويلية والخدمات الحديثة. كما أن إعادة توجيه الإنفاق العام نحو رأس المال البشري سيظَل في صميم التوصيات السياسية لتعزيز الابتكار والقُدرة التقنية وتطوير هيكل الإنتاج الصناعي في هذه البلدان.

٢. تعاني بلدان شمال أفريقيا من عجز كبير في البنى التحتية، لا سيما فيما يتعلق بحجم حركة الرُكاب والبضائع عبر وسائط النقل المختلفة. وباستثناء المغرب وتونس، فإن بلدان شمال أفريقيا ما تزال متأخرة في مسألتي الإدماج والوصول إلى الأسواق للصناعات الصغيرة. ويبقى إنشاء شبكة سكَك حديدية فعالة وقادرة على التغلُب على بُعد المسافات، أمرا ضروريا لتَحفيز التصنيع وتنويعه. كما تحتاج بلدان شمال أفريقيا أيضًا إلى إدخال إصلاحات تنظيمية للمرافق العامة مثل نظام السكك الحديدية وقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، لتقليل التركيز على القطاع المصرفي، وتحسين استراتيجيات الإدماج المصرفي واعتماد سياسات نقدية وضريبية مناسبة، وبالتالي تعزيز الإدماج المالي للصناعات الصغيرة.

٣. على الرغم من المساهمة المنخفضة نسبيًا لمنطقة شمال أفريقيا في انبعاثات الغازات الدفيئة، وإخفاقها في التكيف والتخفيف من آثار التلوث، إلا أنها تواجه العواقب الوخيمة لتغيُر المناخ. وأضحت ليبيا والجزائر من أكثر البلدان تلويثا للبيئة بسبب اعتمادهما الكبير على النفط. وتُعد بقيَة بلدان شمال أفريقيا أسوأ من البلدان الصناعية فيما يتعلق بكفاءة التلوث، بسبب الاعتماد على التقنيات التقليدية وانخفاض حصَة الخدمات في الإنتاج. على الجانب الإيجابي، يُعد المغرب موطنًا لأكبر منشأة للطاقة الشمسية المركزة في العالم، وهو دليل على أن الانتقال إلى طاقة أنظف أمر ممكن، وبالإمكان اتخاذ المزيد من الخطوات في هذا الاتجاه، بالنظر إلى وَفرة مصادر الطاقة المتجددة في شمال أفريقيا ووجود هامش لتحسين الكفاءة الطاقية. وعجَل وباء كوفيد-١٩ بالانتقال للرقمنة وزيادة الوعي بالضرر البيئي الناجم عن تفشي التصنيع. ومن الممكن تحقيق مستقبل أنظف من خلال تبني التكنولوجيا ٤,٠ ولعب دور فاعل في الاقتصاد الدائري.

أولا. تقديم هدف التنمية المستدامة التاسع

٤. تُمثل التنمية الصناعية في أفريقيا تحولا اقتصاديا هيكليا، من القطاعات التقليدية مثل الزراعة إلى التصنيع والخدمات الحديثة التي يقودها الابتكار والتكنولوجيا. ومن شأن هذا التحول أن يخلق الوظائف ويُدرَ الدخل ويُخفف من حدَة الفقر. ومع ذلك، فإن مساهمة الصناعة التحويلية (من حيث القيمة المضافة والعمالة) في الاقتصاد آخذة في الانخفاض في مُعظم بلدان شمال أفريقيا، بينما تظَل مساهمة الزراعة مستقرة [١]. مما يثير التساؤل عما إذا كانت هذه البلدان تعاني من تراجع مُبكر عن التصنيع وإلى أي مدى.

٥. لقد أدت الجائحة إلى تفاقم الهشاشة الموجودة. إذ أن شمال أفريقيا تُعد ثاني أكثر المناطق تضرُراً في القارة الأفريقية، بعد منطقة الجنوب الأفريقي. وقد أثرت إجراءات الإغلاق بشكل سلبي على العرض والطلب، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، وتعطيل اتصال المنطقة بسلاسل القيمة العالمية وتضاؤل الإيرادات من الصادرات والسياحة والتحويلات المالية. كما تضررت الصناعات الصغيرة بشدة من الجائحة، وما يزال العديد منها تواجهُ تحديات وجودية. في المقابل، عززت أزمة كوفيد-١٩ دور الرقمنة في التحول الإنتاجي لأفريقيا حيث زاد الطلب على الخدمات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات في البلدان المعنية.

٦. إلى جانب وباء كوفيد -١٩، تلوح في الأفُق مخاطر مرتبطة بتغيُر المناخ (لا سيما المستويات العالية من الإجهاد المائي)؛ لذلك، يجب الاستثمار في البنية التحتية مع إعطاء الأولوية للمرونة المناخية التي تركز على المستقبل، بهدف التعافي الأخضر في شمال أفريقيا. وقد أتاحت الجائحة فرصًا لإعادة البناء بشكل أقوى، مع المضي قدمًا في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وعلى الرغم من أن فُقدان الوظائف لن يتم تعويضها، إلا أننا نشهد ظهور فُرص عمل جديدة بسبب الحاجة إلى تسريع إنتاج الأدوية والمشتريات المشتركة، خصوصا في شمال أفريقيا، وأفريقيا بشكل عام.

٧. وفقًا لمؤشر أهداف التنمية المستدامة لأفريقيا لعام ٢٠٢٠ وتقرير لوحات المعلومات، حصلت منطقة شمال أفريقيا على أعلى معدل على المستوى الإقليمي (: ٦١,٨٧ من ١٠٠) في مدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لكن ما تزال هناك تحديات كبيرة [٢]. وبخصوص الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة، أظهرت مصر والمغرب وتونس تحسُنا ملحوظا، بينما ظل التقدُم متوقفًا في الجزائر وليبيا وموريتانيا والسودان. وبينما أثارت جائحة كوفيد-١٩ موجة من الشكوك حول مستقبل بعض الاستثمارات في البنية التحتية في شمال أفريقيا، عززتها رغبةُ الرعاة والمقرضين في انتظار نهاية تفشي الوباء، تمَ إحرازُ تقدُم ضئيل نحو تحقيق الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة. ووفقًا لمؤشر (Oxford Insights 2020) للجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي، فقد قفزت مصر ٥٥ مركزًا في عام واحد في مجال البنية التحتية للاتصالات، لتحتل المرتبة ٥٦.

٨. يقيِّم هذا التقرير مدى تقدُم بلدان شمال أفريقيا في تحقيق الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة، ويؤكد على حاجة البلدان إلى التصنيع وزيادة القيمة المضافة لمنتجاتها من أجل الاستفادة الكاملة من مواردها الطبيعية الغنية. بالإضافة إلى ذلك، وللوصول إلى الهدف التاسع، يحتاج صانعو السياسات إلى تقديم خيارات مناسبة لجذب المستثمرين من القطاع الخاص، وتسريع التحوُل إلى التصنيع والتنمية الصناعية مع الاستثمار في تدريب وتعليم النساء والشباب من أجل تحقيق التصنيع الشامل والمستدام. وبالتالي، فإن الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة يُقر بالرؤية العالمية الجديدة للتنمية الصناعية الشاملة والمستدامة (ISID) التي اعتمدتها الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) من خلال إعلان ليما لعام ٢٠١٣.

---

[١] التقرير الإقليمي للوظائف والنمو في شمال إفريقيا ٢٠٢٠.

[٢] مركز أهداف التنمية المستدامة لأفريقيا وشبكة حلول التنمية المستدامة (٢٠٢٠): تقرير لوحات المعلومات ومؤشر أهداف التنمية المستدامة لأفريقيا ٢٠٢٠. كيغالي ونيويورك: مركز أهداف التنمية المستدامة لأفريقيا وشبكة حلول التنمية المستدامة...

٩. يضم هذا التقرير ثلاثة أقسام: يعرض القسم الأول المؤشرات المتاحة لدول شمال أفريقيا لتوفير معلومات عن التقدم المحرز في تحقيق الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة حسب البلد. ويصنف القسم الثاني البلدان على الصعيد العالمي باستخدام مؤشر الهدف التاسع، فيما يُقدم القسم الثالث توصيات بشأن السياسات لتحقيق الهدف التاسع.

ثانيا. أين وصلت بلدان شمال أفريقيا في تحقيق الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة

١٠. يتعلق الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة بالتنمية الصناعية الشاملة والمستدامة (ISID)، ومن ثم فهو يركز على "الصناعة والابتكار والبنية التحتية". ويهدف إلى بناء بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتعزيز التصنيع المستدام وتشجيع الابتكار. ويتكون الهدف التاسع من ثمانية أهداف وله اثنا عشر (١٢) مؤشرًا.

١١. الهدف ٩,١ يركز على إقامة بنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة. ويوضح الشكل ١ المؤشر الثاني للهدف (٩,١,٢) حيث أن البيانات غير متوفرة للمؤشر ٩,١,١.

١٢. وحققت مجموعة البلدان الصناعية الناشئة[٣] البالغ عددها ٣٥ أداءً أفضل بكثير في مجال البنى التحتية (٩,١)، وخصوصا في حجم الركاب وشحن البضائع من خلال وسائل النقل المختلفة (٩,١,٢، الشكل ١) مقارنة بمجموعة دول شمال أفريقيا[٤].

١٣. يتطلب التصنيع وتنويع الاقتصاد وجود نظام سكك حديدية فعال يُقلل المسافات الجغرافية داخل الدول وفيما بينها. ففي جميع بلدان شمال أفريقيا، يكون الشحن على الطرق السريعة أكثر تكلفة في الصيانة والإدارة من الشحن بالسكك الحديدية. من جهة أخرى، يتطلب إنشاء نظام سكك حديدية فعال استثمارات مالية كبيرة، يمكن لبلدان شمال أفريقيا أن تحشدها على المستوى المتعدد والثنائي الأطراف وكذلك على المستوى الوطني.

١٤. أدت ملكية الدولة لقطاع السكك الحديدية إلى تسييس هذه العملية، وخفض الأسعار بشكل مصطنع، وفرط التوظيف، والتلاعب السياسي بأولويات الاستثمار (مع جميع عقود البناء ذات الصلة)، ناهيك عن الافتقار إلى استقلالية الإدارة والمهارات الفنية والفساد المستشري في تفويت الصفقات العمومية (راجع الحداد ٢٠١٥؛ ٢٠١٧).

[٣] يستخدم تعريف اليونيدو، ويغطي بلدان الأرجنتين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، البرازيل، بروناي دار السلام، بلغاريا، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، مصر، اليونان، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، كازاخستان، لاتفيا، موريشيوس، المكسيك، مقدونيا الشمالية، عمان، بيرو، بولندا، رومانيا، والمملكة العربية السعودية، صربيا، جنوب إفريقيا، سورينام، تايلاند، تونس، تركيا، أوكرانيا، أوروغواي وفنزويلا.

[٤] أحجام الشحن في وسائط النقل الأخرى باستثناء الطرق غير موجودة تقريبًا في شمال إفريقيا – باستثناء مصر، التي تعتبر أفضل قليلاً في الشحن عبر الممرات المائية (قناة السويس) والنقل الجوي.

الشكل ١: إقامة بنية تحتية مستدامة وقادرة على الصمود وشاملة (٩,١؛ ٢٠١٧-٢٠١٩)

(٩,١,٢ أحجام الركاب والبضائع ٢، حسب وسيلة النقل، والوسائط المتاحة)

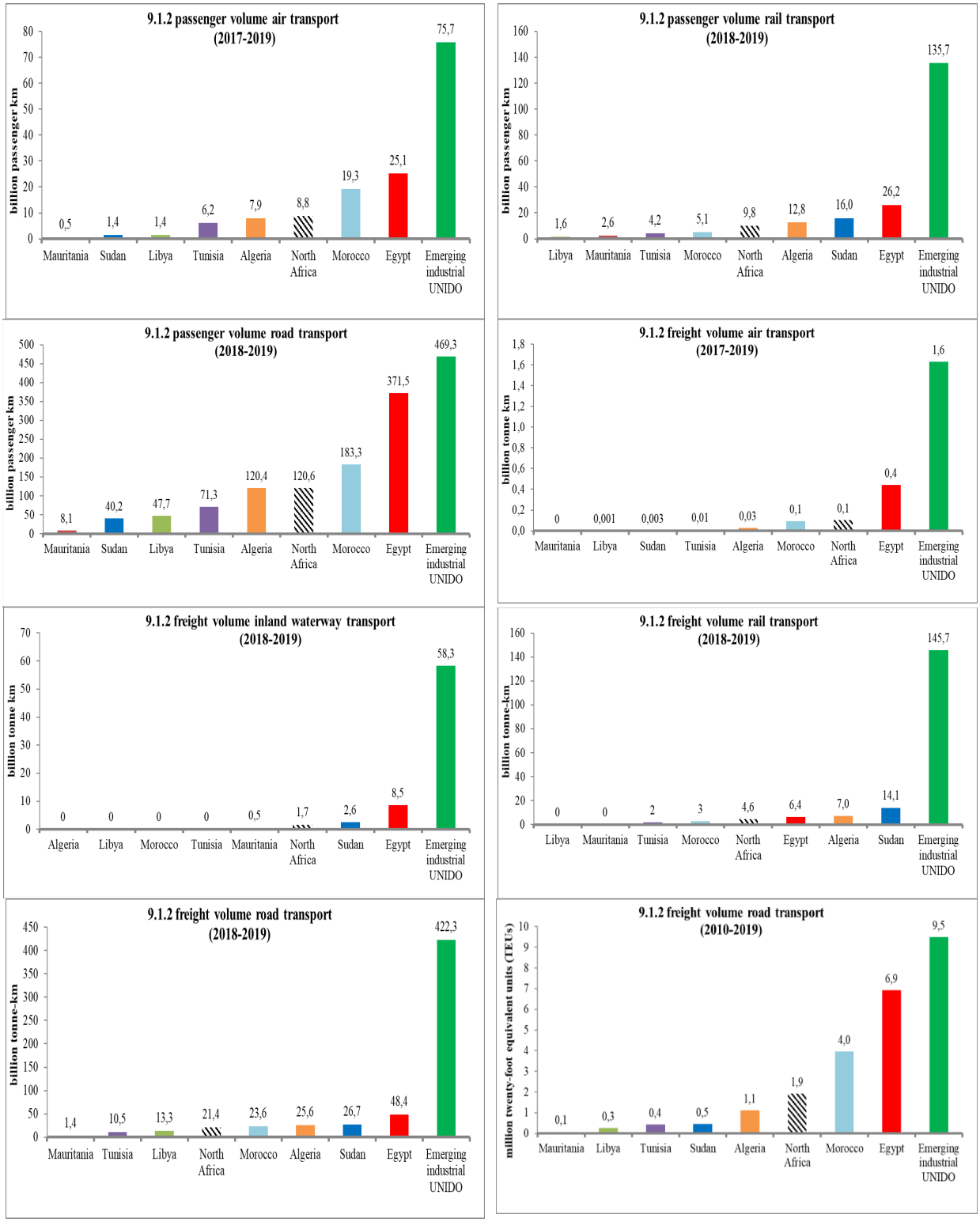

المصدر: *شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.*

ملاحظة: *لا توجد بيانات متاحة قبل الفترات المحددة؛ ٢٠١٠، ٢٠١١ للسودان في الشكل الأخير.*

١٥. هناك حاجة إلى القيام ببعض الإصلاحات لمعالجة أوجه القصور في هذا المجال. فمثلا، يهدف الإصلاح التنظيمي إلى تعزيز إطار المساءلة لمشغل السكك الحديدية، بينما يهدف إصلاح القطاع العام بشكل أساسي إلى تحقيق الاستقلال الإداري والمالي لقطاع السكك الحديدية عن الدولة. ولتحقيق ذلك، يمكن اعتماد عدد من الإجراءات، بما في ذلك إنشاء شركة للسكك الحديدية (إذ لم يتم ذلك بعد)، والفصل المحاسبي عن الإدارة العامة، وإبرام عقود الأداء مع السلطة التنفيذية، والقيام بإصلاحات الحوكمة لزيادة استقلالية مجلس الإدارة، ومراجعة الوضع القانوني للشركة، عبر تحويلها إلى شركة عمومية محدودة، وبالتالي تحريرها من متطلبات القطاع العام في مسائل الصفقات العامة والتوظيف والاستثمار. وسيسمح اعتماد هذه التدابير لبلدان شمال أفريقيا بإنشاء شبكة سكة حديد فعالة تربط جميع مناطق البلاد، وبالتالي تحفيز التجارة الداخلية وتعزيز المبادلات التجارية مع البلدان المجاورة وبالتالي التجارة الدولية.

١٦. اتخذت مصر سلسلة من الإجراءات في هذا الصدد، في عام ٢٠١٨، حيث عدّل البرلمان النظام الأساسي للهيئة القومية لسكك حديد مصر (ENR) المملوكة للدولة، مما فتَح المجال قليلا أمام المشاركة المباشرة للقطاع الخاص. وسُمح بذلك للهيئة القومية لسكك حديد مصر بتأسيس شركات مساهمة لتحقيق هدفها وزيادة رأس المال من المستثمرين من القطاع الخاص الراغبين في المشاركة في مشاريع السكك الحديدية، وبالتالي إنهاء احتكار الدولة لملكية وتشغيل شبكة السكك الحديدية.

١٧. الهدف الثاني ٩,٢ هو: "تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام ٢٠٣٠، في حصّة الصناعة في العمالة والناتج المحلي الإجمالي، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نمواً".

الشكل ٢: ٩,٢,١ قيمة التصنيع و ٩,٢,٢ العمالة في الصناعة التحويلية (٩,٢؛ ٢٠٠٩-٢٠١٩)

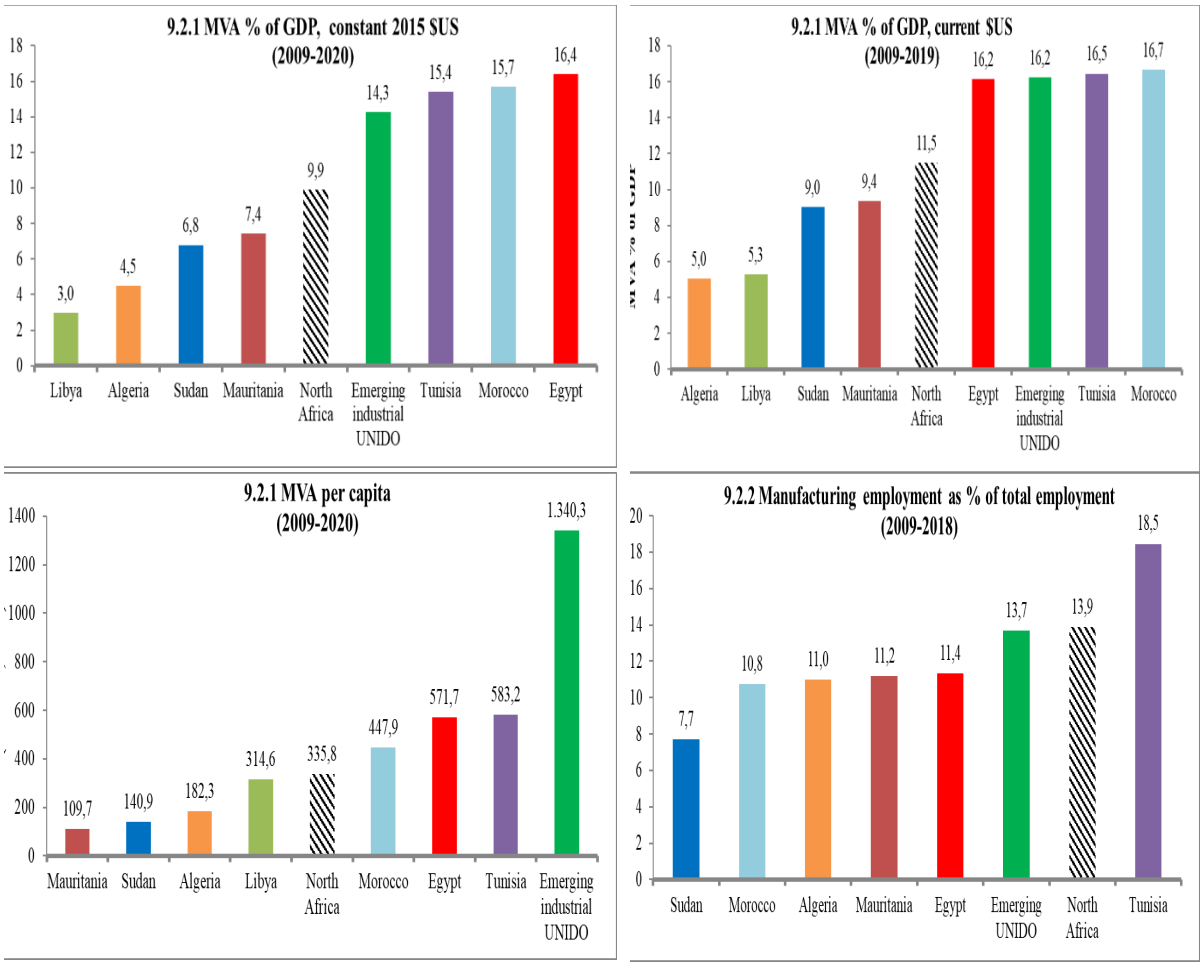

المصدر: شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.

ملحوظة: بخصوص العمالة في ٢٠١٣: مصر والمغرب وتونس؛ ٢٠١٤: موريتانيا والسودان؛ ٢٠١٦: مصر؛ ٢٠١٩: المغرب؛ ٢٠٢٠: مصر وتونس. وبخصوص نصيب الفرد من القيمة التصنيعية المضافة بشمال أفريقيا في ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ و ٢٠١٣ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦ و ٢٠١٨: مصر وتونس؛ ٢٠١١: مصر والسودان وتونس؛ ٢٠١٢: مصر والمغرب وتونس؛ ٢٠١٤: الجزائر ومصر وتونس؛ ٢٠١٧: الجزائر ومصر وموريتانيا وتونس.

١٨. تبلغ حصة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لثلاثة بلدان (مصر والمغرب وتونس)، حوالي ١٦٪، وهي مماثلة أو أعلى بقليل من مثيلتها في مجموعة البلدان الصناعية الناشئة (١٤,٣٪). في المقابل، تظل مؤشرات الصناعات التحويلية ضعيفة بشكل خاص في ليبيا، وتليها الجزائر والسودان وموريتانيا. وفي معظم بلدان شمال أفريقيا، تُعد النسبة المئوية للعمالة في قطاع التصنيع من إجمالي العمالة (٩,٢,٢، الشكل ٢) أقل قليلاً من تلك الخاصة بمجموعة البلدان الصناعية الناشئة. لكن هناك استثناء واحد وهو: تونس، حيث تبلغ نسبة العمالة في قطاع التصنيع حوالي ٢٠٪ (١٨,٥٪)، وهي نسبة أعلى بكثير من تلك الموجودة في البلدان الصناعية الناشئة (١٣,٧٪). وأخيرًا، يملك السودان أقل نسبة من العمالة في قطاع الصناعات التحويلية، حيث تبلغ ٧,٧٪ فقط من إجمالي العمالة، وهو ما يعكس ثقل قطاعه الزراعي.

١٩. الهدف الثالث (٩,٣) يتعلق بوصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية. ويوضح الشكل ٣ أن أداء مصر (٤,٦٪) ضعيف من حيث إدماج الصناعات الصغيرة ووصولها إلى الأسواق مقارنة بموريتانيا (١٨,٦) والمغرب وتونس. وتبلغ حصة الشركات المغربية الصغيرة في القروض أو خطوط الائتمان ٢٩٪، وهي نسبة مساوية تقريبًا لتلك الخاصة بمجموعة الدول الصناعية الناشئة، في حين أن حصة تونس (٣٩٪) وهي بذلك تتجاوز مثيلتها في هذه المجموعة. ويحتل السودان المرتبة الأخيرة (٢,٤).

الشكل ٣: الهدف ٩,٣: زيادة الوصول إلى الخدمات المالية والأسواق (متوسط ٢٠١٣–٢٠٢٠)

(٩,٣,٢: نسبة الشركات الصغيرة التي لديها قرض أو خط ائتمان

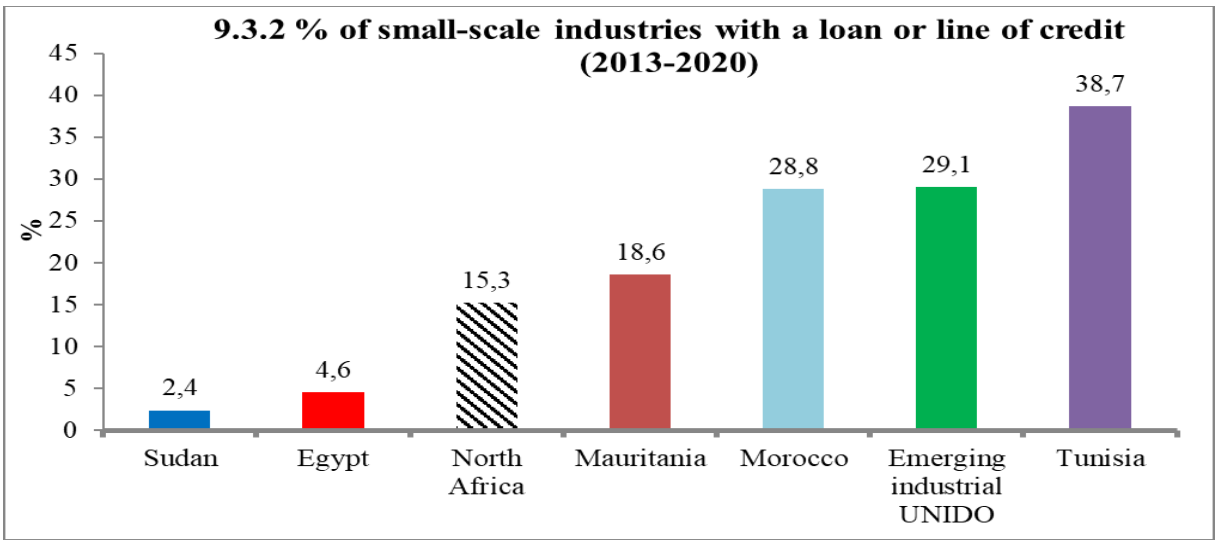

المصدر: شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.

٢٠. إن ضعف المنافسة المصرفية وتركيز البنوك في أيدي الدولة يحدان من منح القروض للشركات الصغيرة، التي يُنظر إليها على أنها ذات مخاطر كبيرة. ويمكن تحفيز المنافسة المصرفية عن طريق تقليل تركيز البنوك العامة، التي بدورها يجب أن تحسّن استراتيجيات الإدماج المالي الخاصة بها عن طريق التقليل من عدم تناسق المعلومات الائتمانية، ومخاطر الائتمان للمقترضين من الشركات الصغيرة والمتوسطة. وتشمل هذه الاستراتيجيات: ١) إنشاء مكاتب الائتمان وسجلات الضمانات والممتلكات المنقولة. ٢) إنشاء أنظمة ضمان الائتمان (الجزائر والمغرب وتونس تُقدم هذه المخططات بالفعل). ٣) واعتماد

قوانين بشأن الإعسار والإفلاس على غرار تلك المعمول بها في مصر. ومن الضروري الإشارة في هذا الإطار إلى دور السياسة المالية والضريبية، حيث تمارس الحكومة والقطاع العام تأثير مزاحم على القروض المقدمة إلى القطاع الخاص، بما في ذلك الصناعات الصغيرة.

٢١. يركز الهدف ٩,٤ على تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات لجعلها مستدامة، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئيًا، ومع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وفقا لقدراتها بحلول ٢٠٣٠.

الشكل ٤: تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات لجعلها مستدامة، (٩,٤؛ ٢٠٠٩–٢٠١٨)

(٩,٤,١ انبعاثات ثاني أكسيد الكربون)

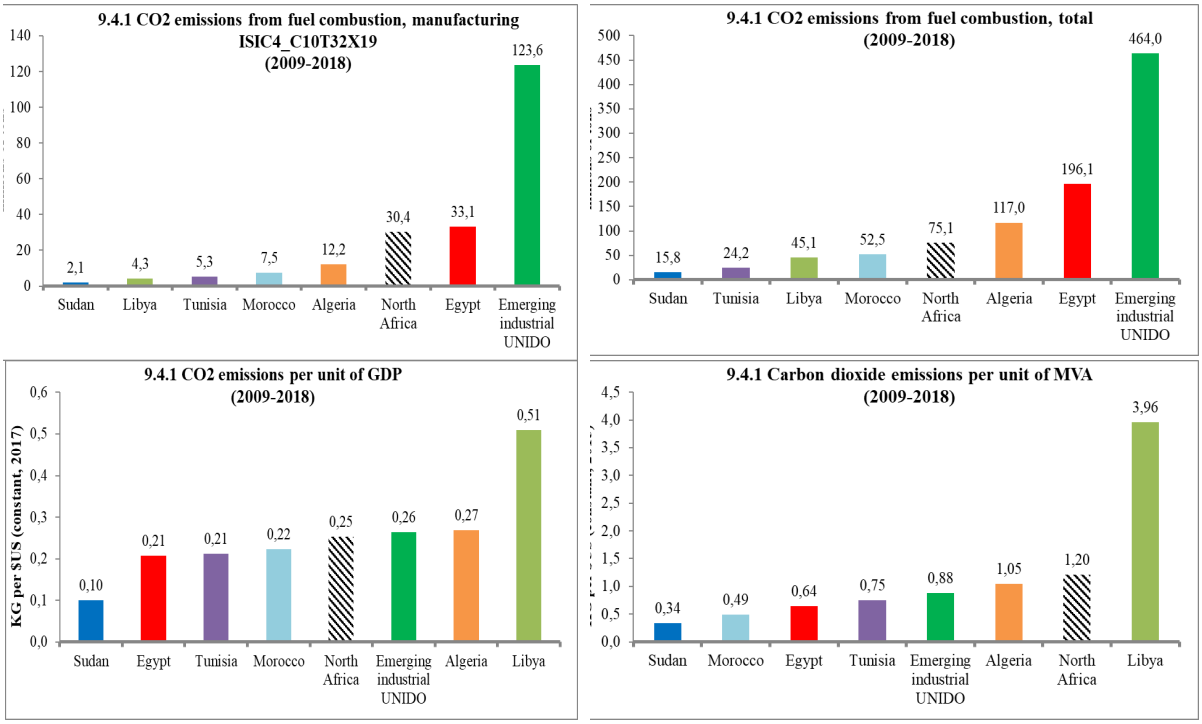

المصدر: شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.

ملاحظة: ISIC4_C10T32X19: قطاع الصناعات التحويلية باستثناء فحم الكوك والمنتجات البترولية المكررة وإصلاح وتركيب الآلات والمعدات.

٢٢. يكشف مُنحنى كوزنتس البيئي (على شكل حرف (U) مقلوب) أنه في المراحل الأولى من التصنيع، تكون كفاءة انبعاثات الكربون مُنخفضة بل تزداد سوءًا، ولكن مع استخدام البلدان لتقنيات أكثر تقدمًا والتصنيع بشكل أكبر، ينخفض مستوى انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي.

٢٣. مع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون تزيد بستة أضعاف عن مثيلتها في دول شمال أفريقيا (٩,٤,١، ٤٦٤ مليون طن مقابل ٧٥ فقط، الشكل ٤)، فإن مجموعة الدول الصناعية الناشئة تُعد أكبر ملوث. ومع ذلك، من الناحية النسبية، تُعد ليبيا، تليها الجزائر، أكبر ملوثين، بالنظر لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي (حيث تبلغ ليبيا تقريبًا ضعف مستوى الدول الصناعية الناشئة)، أو من حيث انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحَدة من القيمة المضافة للتصنيع (سجلت ليبيا ٤,٥ أضعاف مستوى الانبعاثات في الدول الصناعية الناشئة)، خلال السنوات العشر التي تمت دراستها. ويبقى السبيل الوحيد أمام ليبيا والجزائر لتحسين وضعيتهما في مجال الاستدامة للهدف التاسع هو تنويع أنشطتهما غير النفطية.

٢٤. الهدف الخامس (٩,٥) يتعلق بالابتكار والبحث ويهدف إلى تعزيز البحث العلمي، وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان.

الشكل ٥: (٩,٥,١: الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛ ٩,٥,٢: عدد الباحثين (بما يعادل الدوام الكامل) لكل مليون نسمة) (٩,٥ ؛ ٢٠٠٩-٢٠١٨).

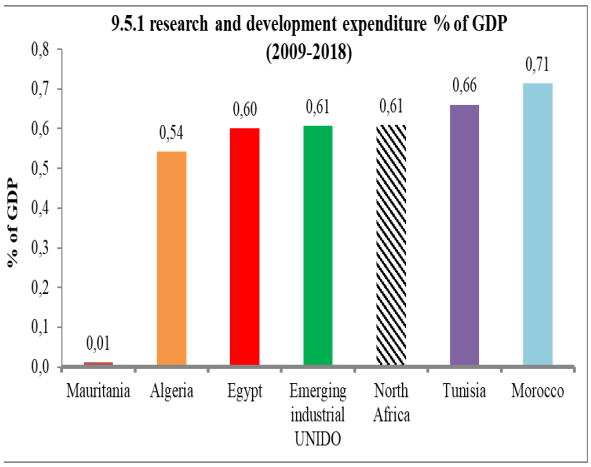

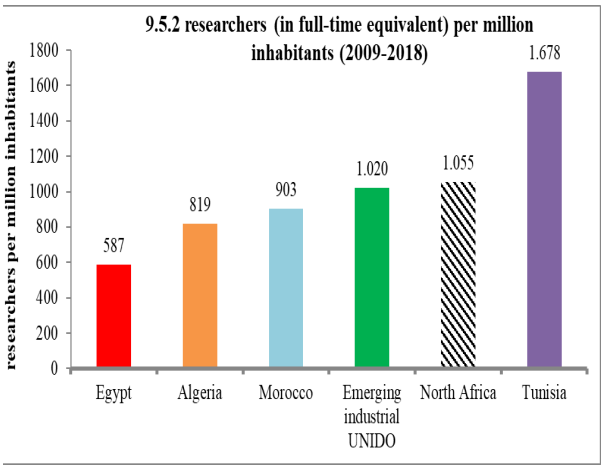

المصدر: *شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.*

ملاحظات: *شمال أفريقيا في ٢٠٠٩، ٢٠١١-٢٠١٦: مصر وتونس. ٢٠١٠: مصر والمغرب وتونس؛ ٢٠١٧: الجزائر ومصر؛ ٢٠١٨: مصر وموريتانيا وتونس.*

٢٥. يتَضح من الشكل ٥ تفَوق كل من تونس (٠,٦٦٪) والمغرب (٠,٧١٪) على مجموعة الدول الصناعية الناشئة، من حيث نسبة الإنفاق على البحث والتطوير مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي: (٠,٦١٪، ٩,٥,١، الشكل ٥). فيما تتطابق نسبة مصر مع تلك الخاصة بالبلدان الصناعية الناشئة (٠,٦٪)؛ وهي في ارتفاع منذ عام ٢٠٠٨. ومع ذلك، فإن مستوى الناتج المحلي الإجمالي لبلدان شمال أفريقيا أقلُ من مستوى مجموعة الدول الصناعية الناشئة، والإنفاق بالقيمة المطلقة لا يزال غير كاف. من جهة أخرى، يُعد الإنفاق على البحث والتطوير في موريتانيا ضعيفا جدا (٠,٠١٪)، في حين أن أداء الجزائر (٠,٥٤٪) أفضل نسبيا، لكنه ما يزال أقل من المعدَل في شمال أفريقيا. من جانبها، تبرز تونس (١٦٧٨، ٩,٥,٢، الشكل ٥) أيضًا من حيث عدد الباحثين لكل مليون نسمة، وهو ما يتجاوز بوضوح عدد الباحثين في الدول الصناعية الناشئة (١٠٢٠). وتظل بقية البلدان التي تتوافر عنها بيانات قريبة من العدد الموجود في البلدان الصناعية الناشئة، حيث يوجد في مصر حوالي نصف هذا العدد فقط من الباحثين (٥٨٧).

٢٦. يتعلق الهدف السادس (٩.أ) بدور التعاون الإنمائي في: "تيسير تطوير البنى التحتية المستدامة والقادرة على الصمود في البلدان النامية". ويوضح الشكل ٦ أن إجمالي الإنفاق الرسمي المخصص للبنية التحتية في مصر هو الأعلى (٩.A1. الشكل ٦) ١٨٨٨ مليون دولار أمريكي) تليها المغرب (١٤٠١) وتونس (٨٢٩) وموريتانيا (١٢٤) والسودان (٩١) والجزائر (٢٢) وليبيا (٦).

الشكل ٦: (A..١,٩ المساعدة الإنمائية للبنى التحتية: إجمالي الدعم الدولي الرسمي (المساعدة الإنمائية الرسمية بالإضافة إلى التدفقات العامة الأخرى) للبنية التحتية (A.٩؛ ٢٠٠٩–٢٠١٩)).

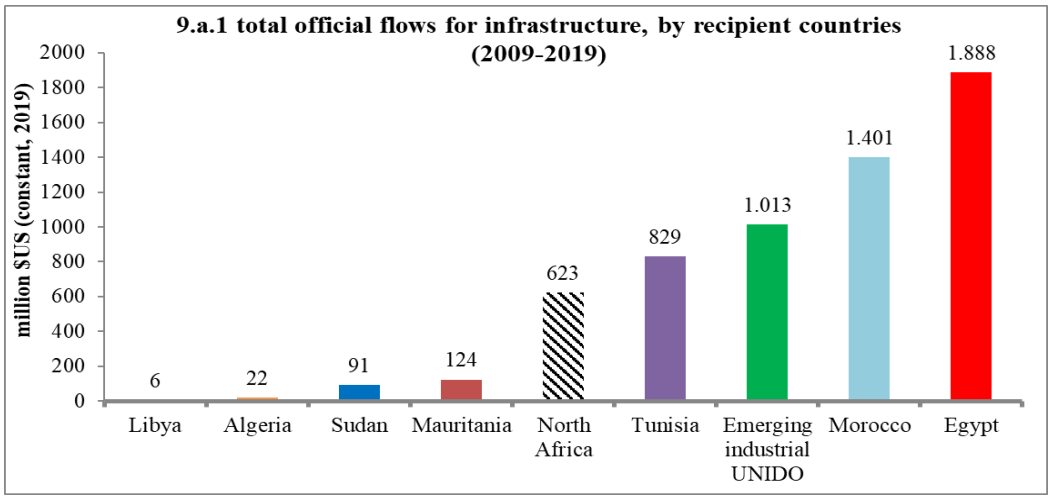

المصدر: شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.

٢٧. لا يميز المؤشر مستوى استدامة البنى التحتية، كما لا يبدو أن التدفقات الرسمية متناسبة مع مستوى السكان في بلد ما. ويتباين إجمالي التدفُّقات العامة بشكل كبير على أساس نصيب الفرد. وتبقى تونس هي المستفيد الأكبر في عام ٢٠١٩ (٩١,٤ دولارًا للفرد) وبعدها المغرب (٤٢,٣ دولارًا) ثم موريتانيا (٤٢,١ دولارًا) ومصر (٣٠,٩ دولارًا). فيما تنخفض هذه الأرقام بشكل كبير في السودان، حيث تتلقى الدولة ١,٦ دولار فقط للفرد من التدفقات الرسمية للبنى التحتية، على الرغم من أنها البلد الأكثر احتياجًا لهذه المساعدة مقارنة بالدول الأخرى. ولم تَعُد البيانات متاحة منذ عام ٢٠١٩ ويبدو أن التدفق المنخفض يزيد تصور المجتمع الدولي للسودان على أنه حالة منبوذة بسبب دوره في الصراع في دارفور.

٢٨. الهدف رقم ٧، (٩ ب)، معني بـ "دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار في البلدان النامية". وحسب الشكل ٧ يعدّ المغرب (٢٤٪) وتونس (٢٢٪) قريبان جدًا من مجموعة البلدان الصناعية الناشئة (٢٧٪)، من حيث نسبة القيمة المضافة للتكنولوجيا المتوسطة والعالية في إجمالي القيمة المضافة للصناعات التحويلية (٩. ١، الشكل ٧)، فيما تقل النسبة في مصر بقليل عن (٢٠٪). أما تونس فهي في اتجاه تصاعدي منذ عام ٢٠١٠، بينما شهدت مصر ارتفاعًا مرة أخرى ابتداء من ٢٠١٤، بعد أن سجلت انخفاضًا مستمرًا منذ عام ٢٠٠٠. من جانبها سجلت الجزائر معدّل ٣,٧٪ فقط، بعد انخفاض حاد في أعقاب احتجاجات عام ٢٠١١، ولم يتحسن الوضع كثيرا منذ ذلك الحين. ويناقش القسم التالي بالتفصيل السياسات الهادفة لتحسين الهدفين الخامس والسابع.

الشكل ٧: دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والتنويع الصناعي (٩ ب؛ ٢٠٠٩-٢٠١٨)

(٩-ب - ١ نسبة القيمة المضافة لصناعة التكنولوجيا المتوسطة والعالية من إجمالي القيمة المضافة)

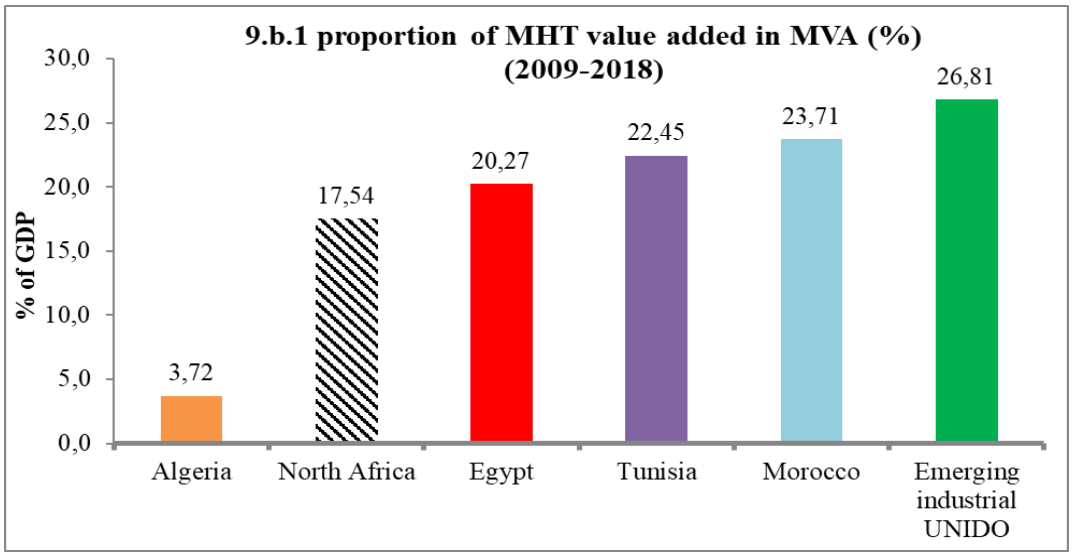

المصدر: شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.

ملاحظات: MVA: إجمالي قيمة التصنيع المضافة؛ MHT : صناعة متوسطة وعالية التكنولوجيا.

٢٩. الهدف رقم ٨، (٩ C.)، يهدف إلى: "تحقيق زيادة كبيرة في فُرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فُرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٣٠"

الشكل ٨: التغييرات في الوصول الشامل إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (٩.C؛ ٢٠٠٠-٢٠١٩)

(٩.c.1 نسبة السكان الذين لديهم إمكانية الوصول إلى شبكة الهاتف المحمول، حسب نوع التكنولوجيا)

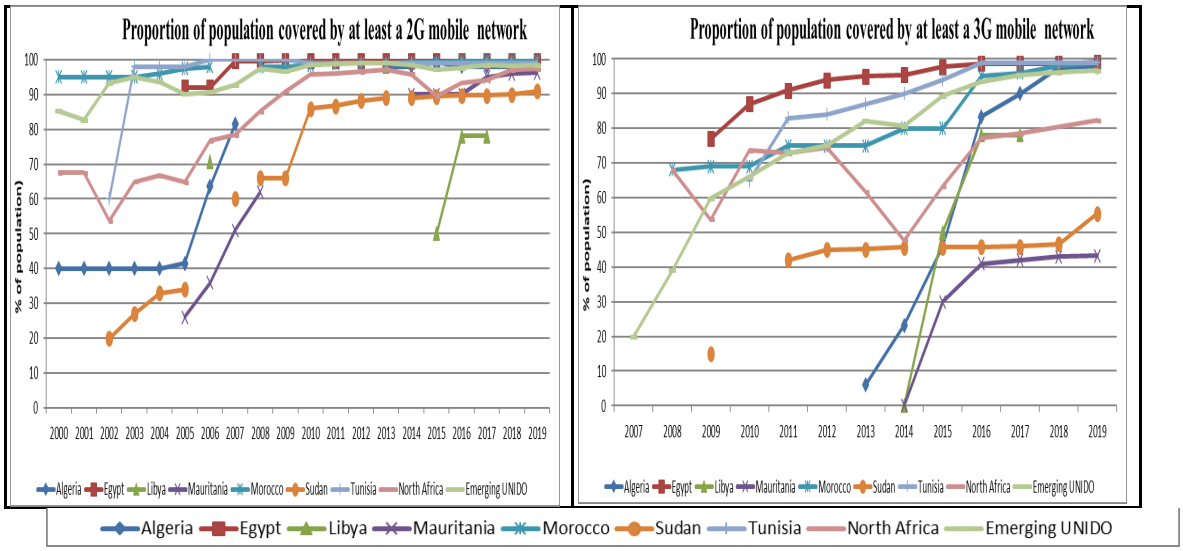

المصدر: شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.

٣٠. تتمتع تونس والمغرب ومصر بوصول شبه شامل إلى شبكات الجيل الرابع (4G)، في حين أن معدل تغطية السكان في السودان وليبيا تبلغ بالكاد ٢٠٪، والجزائر بنسبة ٥٠٪ (الشكل ٨). وأدخلت موريتانيا تغطية (4G) في عام ٢٠٢١. وتتمتع جميع بلدان شمال أفريقيا تقريبًا بوصول شامل إلى شبكات الجيل الثاني (2G) باستثناء السودان وليبيا حيث لا يزال ٢٠٪ و ١٠٪ من السكان على التوالي لا يحصلون على هذه الخدمة. وفيما يتعلق بشبكة الجيل الثالث (3G)، فإن كل من السودان (تغطية تشمل نصف السكان فقط منذ ٢٠١١) وموريتانيا (٤٠٪ منذ عام ٢٠١٦) لديهما تغطية ضعيفة نسبيًا.

٣١. حققت موريتانيا والسودان تقدما طفيفا في هذا المجال، لكنهما ما يزالان بحاجة إلى استثمارات كبيرة في البنى التحتية بالنظر إلى مساحتهما الكبيرة وانخفاض الكثافة السكانية المتفرقة في المدن الصغيرة والمناطق الريفية. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال القيام بإصلاحات تنظيمية وإصلاحات في القطاع العام لمشغلي الهاتف الثابت الوطنيين الحاليين: سوداتل في السودان وموريتيل في موريتانيا. كما سيحتاج البلدان إلى جمع الأموال الكافية من الجهات المانحة المتعددة الأطراف واستكشاف الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ويشير تقرير صدرَ مؤخرًا عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا [٥] إلى أن الشَراكات بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تساعد دول شمال أفريقيا في معالجة نقص الموارد وكفاءة الإنفاق العام، إذا ما تم إجراء الإصلاحات المناسبة.

ثالثا. شمال أفريقيا في مواجهة الاقتصادات الناشئة والصناعية: تأخر هدف التنمية المستدامة التاسع

٣٢. يعرض هذا القسم ٦ مؤشر هدف التنمية المستدامة التاسع الذي تم إعداده في إطار تقرير حديث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو). هذا المؤشر المركب للهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة هو: "مقياس لتقدم البلدان في تحقيق هدف التنمية المستدامة التاسع المتعلق بالصناعة، وهو يمثل مقاربة شاملة ومباشرة لتقييم درجة تصنيع البلدان، مع تعزيز الإدماج الاجتماعي والحد من الآثار البيئية السلبية" (المرجع نفسه. ص ١). ويقارن هذا القسم أداء بلدان شمال أفريقيا بأداء مجموعة البلدان الصناعية الناشئة، وكذلك بأداء الاقتصادات الصناعية. ويتعلق التحليل بالمؤشر العام ومكوناته الفردية.

٣-١ مؤشر هدف التنمية المستدامة التاسع

٣٣. يعتمد اختيار المؤشرات على الإطار العام للمؤشرات الخاصة بأهداف خطة الأمم المتحدة ٢٠٣٠. ويركّز مؤشر هدف التنمية المستدامة التاسع على مستويات وأنماط نمو أنشطة التصنيع وتأثيرها على الأبعاد الثلاثة لهدف التنمية المستدامة التاسع (أي المجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي) التي يمثلها الإنتاج والعمالة والبيئة.

٣٤. المؤشرات المستخدمة للمؤشر هي: القيمة المضافة التصنيعية للفرد (MVApc)، والعمالة الصناعية كنسبة من إجمالي العمالة (EMP)، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الصناعات التحويلية لكل وحدة، ونسبة قيمة التصنيع ذات التقنية العالية والمتوسطة من إجمالي القيمة المضافة.

٣٥. لا يمكن حساب مؤشر هدف التنمية المستدامة التاسع لليبيا وموريتانيا لأن ليبيا تفتقر إلى بيانات عن إجمالي العمالة، ونسبة القيمة المضافة للصناعة ذات التقنية المتوسطة والعالية، وموريتانيا لا تتوفر على بيانات بخصوص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والقيمة المضافة للصناعة ذات التقنية المتوسطة والعالية.

---

[٥] الاستفادة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص لمواجهة تحديات أزمة كوفيد-١٩ في شمال إفريقيا "، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، أكتوبر ٢٠٢١.

[٦] يرجى الاطلاع على المؤشرات الإحصائية للتصنيع الشامل والمستدام (اليونيدو، ٢٠٢١).

٣٦. تعكس هذه الأداءات نتائج تحليل القسم السابق: احتَلت تونس المرتبة ٥٨ عالميا، وهي بذلك تتصدر ترتيب جميع دول شمال أفريقيا، يليها المغرب في المرتبة ٦١، ثم مصر في المرتبة ٦٧. وأخيرا الجزائر التي احتلت المرتبة ١٢١، وهي بذلك تقبع في أسفل المقياس (الجدول ١).

الجدول ١: مؤشر هدف التنمية المستدامة التاسع (لعدة بلدان)، ٢٠٢١

الترتيب	البلد	هدف التنمية المستدامة التاسع	MVAsh (%)	VAMph (2015 US$)	EMP (%)	CO2 (kg/US$)	IMHT (%)
58	تونس	0,287	14,75	518,5	18,3	0,728	27,57
61	المغرب	0,263	14,88	521,5	10,5	0,366	34,15
67	مصر	0,252	15,94	594,9	12,5	0,719	20,94
78	جنوب أفريقيا	0,2’0	11,79	580,4	10,8	1,062	24,43
92	نيجيريا	0,190	11,51	209,6	7,9	0,164	33,44
96	السنيغال	0,176	15,15	225,2	6,2	0,319	21,65
97	ناميبيا	0,176	11,74	617,3	7,2	0	7,35
98	غانا	0,171	10,44	233,4	13,7	0,336	10,84
119	كينيا	0,100	7,54	125,4	3,6	0,491	12,39
121	الجزائر	0,091	4,43	190,7	10,7	1,047	2,69
122	تنزانيا	0,076	8,44	88,4	3	0,39	6,47
	شمال أفريقيا	0,222	12,50	456,40	13,00	0,72	21,34
	الدول الصناعية الناشئة باستثناء الصين، يونيدو	0,28	13,20	636	12,82	0,62	26,62
	الدول الصناعية الناشئة بما فيها الصين، يونيدو	0,29	13,64	1304,00	13,12	0,63	27,06
	الاقتصادات الصناعية، يونيدو	0,46	14,14	5012,82	13,22	0,39	43,63
	اقتصادات الأسواق الناشئة، صندوق النقد الدولي	0,255	12,55	1123,04	11,91	0,76	23,90

المصدر: حسابات المؤلف. البيانات: شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة؛ يونيدو (٢٠٢١) لبيانات حول تايوان والعمالة في الصين وهونغ كونغ والغابون وإريتريا والعراق في عام ٢٠١٦، قيمة مؤشر هدف التنمية المستدامة التاسع لأنغولا وكمبوديا وهونغ كونغ والجبل الأسود والنيجر.

ملحوظات:

MVAsh: القيمة المضافة للصناعات التحويلية (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٪) في عام ٢٠٢٠.

MVApc: قيمة التصنيع المضافة للفرد الواحد (بقيمة الدولار الأمريكي الثابتة في ٢٠١٥) في عام ٢٠٢٠.

EMP: العمالة الصناعية كنسبة من إجمالي العمالة (٪) في عام ٢٠١٩).
(*CO2*): انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع (عدد الكيلوغرامات من ثاني أكسيد الكربون لكل دولار أمريكي ثابت لعام ٢٠١٥) في عام ٢٠١٨
MHT: نسبة القيمة المضافة للصناعة التحويلية ذات التقنية المتوسطة والعالية من إجمالي القيمة المضافة (٪) في عام ٢٠١٨.

٣٧. تُظهر نتائج مؤشر هدف التنمية المستدامة التاسع أن كلاً من تونس (٠,٢٨) والمغرب (٠,٢٦) يوجدان في مستوى مماثل لمجموعة البلدان الصناعية الناشئة (٠,٢٩، بما في ذلك الصين). كما أن مصر قريبة منهما (٠,٢٥٢). ومع ذلك، فإن البلدان الثلاثة لا تُمثل سوى نصف مستوى مجموعة الاقتصادات الصناعية الـ ٤٣ (٠,٤٦).

٣-٢ درجات هدف التنمية المستدامة التاسع للمؤشرات الفردية

٣٨. يعرض الشكل ٩ درجات المؤشرات الفردية ويسلط الضوء على البعد الأضعف في هدف التنمية المستدامة ٩. ويشير إلى أن الحلقة الأضعف لجميع البلدان الثلاثة الأولى تتعلق بالاقتصاد، وتحديداً حصة القيمة المضافة للصناعات التحويلية ذات التقنية المتوسطة والعالية في إجمالي القيمة المضافة (MHT). بينما يتفوق المغرب في الأداء على كل من تونس ومصر، جاءت هذه الأخيرة في المرتبة الأخيرة حسب مؤشر (MHT). وأطلق المغرب استراتيجية صناعية واعدة على مدى العقدين الماضيين ويتعلق الأمر بـ: الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي (PNEI) 2005-2014، ومخطط تسريع التنمية الصناعية (PAI) 2014-2020 (Cammett، 2006؛ Hahn & Vidican-Auktor، 2018؛ الحداد ٢٠٢٠).

الشكل ٩: درجات المقارنة لهدف التنمية المستدامة التاسع للمؤشرات الفردية

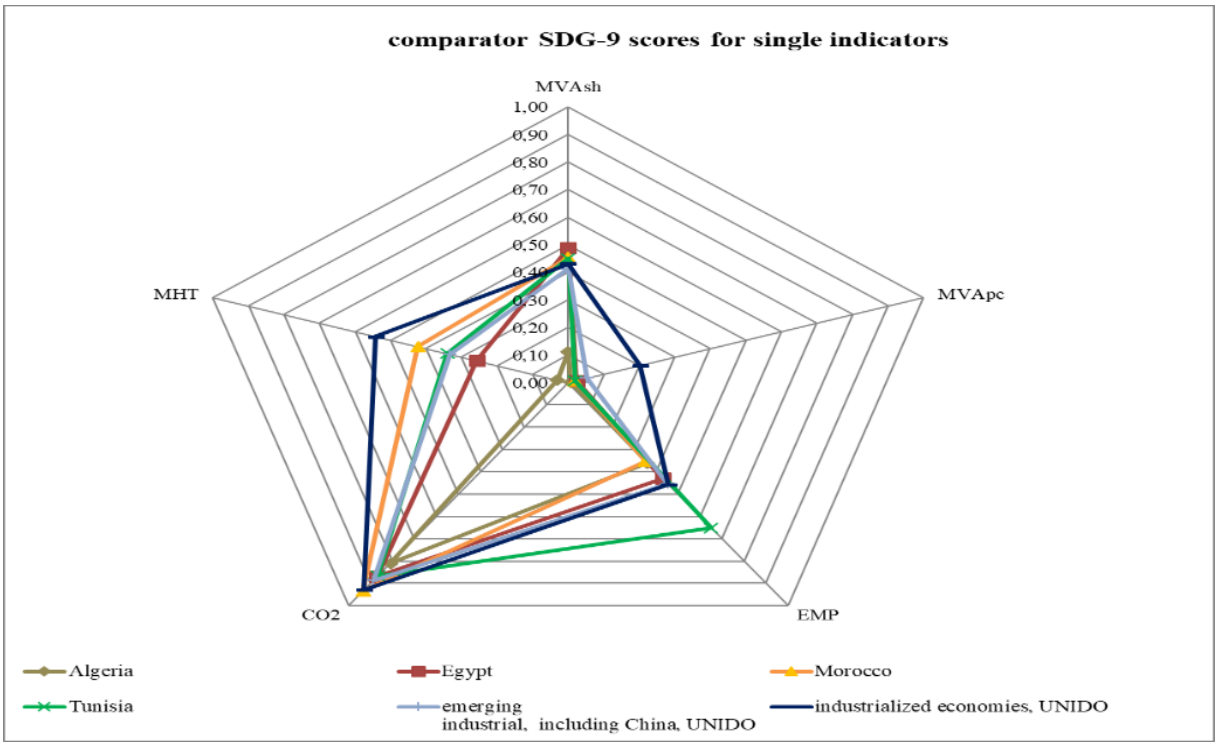

المصدر: حساب المؤلف. ملاحظات: نفس ملاحظات الشكل ١.

٣٩. تعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية من خلال الابتكار (الهدف ٩,٥)، دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والتنويع الصناعي (الهدف ٩، ب)، مؤشرات مثل الإنفاق على البحث والتطوير (٩,٥,١)، ونسبة عدد العاملين في مجال البحث والتطوير (٩,٥,٢) ونسبة قيمة التصنيع ذات التقنية العالية والمتوسطة من إجمالي القيمة المضافة (٩ ب – ١).

٤٠. توجد البلدان الثلاثة الأولى لشمال أفريقيا: تونس والمغرب ومصر، في نفس المستوى تقريبا مع مجموعة البلدان الصناعية الناشئة في هذه الجوانب، حيث تحتل تونس أو المغرب الصدارة، ومصر بعدهما. وبناءً على ذلك، يجب أن تظل إعادة توجيه الإنفاق العام نحو الاستثمار في رأس المال البشري توصية سياسية مركزية من أجل تحسين الابتكار والقدرات التقنية والارتقاء بهيكل الإنتاج الصناعي في البلدان. ويعرض القسم التالي تدخلات عمودية أخرى مستهدفة في السياسة الصناعية.

٤١. نظرا لأن أن الصناعات التحويلية تتطلب القيام بمعاملات أكبر بكثير من الزراعة المعيشية أو منصات النفط البحرية، فهي تعتمد بشكل كبير على التنفيذ السليم للعقود، وسيادة القانون ووجود بيئة أعمال صحية قادرة على حماية حقوق الملكية وخلق آليات تسوية المنازعات (الحداد ٢٠٠٨). علما أن أداء بلدان شمال أفريقيا فيما يخص المؤسسات ما يزال ينقصه الكثير. وسيسهم تعزيز بيئة الأعمال من خلال إنشاء مؤسسات قوية في جهود التحول الهيكلي [٧].

٤٢. أما موطن الضعف الثاني فيتعلق بالشمولية، خاصة في المغرب، وبدرجة أقل في مصر. وسجلت تونس نتائج أفضل من مجموعة البلدان الصناعية في مؤشر الشمولية (أي حصة العمالة الصناعية) الذي يعد أحد نقاط القوة الرئيسية لهذا البلد، نظرا لعدد سكانه القليل، وحقيقة أن عدد سكان المغرب أكبر بثلاث مرات من تونس ومصر أكثر بثماني مرات، يبرر إلى حد ما الاختلاف بين البلدان الثلاثة في هذا المؤشر الفردي. كما لا يمكن الاستهانة بدور سلطات مراقبة المنافسة وقانون المنافسة في إنشاء أسواق صناعية مفتوحة وشاملة.

٤٣. وتمتلك الجزائر من جهتها النسبة صفر في جميع المؤشرات الاقتصادية للتصنيع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (MVAsh)، وفي قيمة التصنيع المضافة للفرد الواحد (MVApc)، وفي نسبة القيمة المضافة للصناعة التحويلية ذات التقنية المتوسطة والعالية من إجمالي القيمة المضافة (MHT). إضافة إلى ذلك، وبسبب تركيزها الكبير على إنتاج النفط، تعد الجزائر ملوثًا كبيرًا (ثاني أكسيد الكربون) مقارنة بالبلدان الثلاث الأخرى في شمال أفريقيا. أما ليبيا فهي أكبر ملوث في العالم. من ناحية أخرى، يتوقع أن تكون موريتانيا في وضعية مشابهة مع وجود قيمة أفضل لمؤشر ثاني أكسيد الكربون، وهو ما يعني تلوثًا أقل نظرًا لكونها ليست بلدا صناعيا. ولا يمثل مؤشر الجزائر سوى ثلث قيمة مؤشر هدف التنمية المستدامة التاسع (٠,٠٩) للدول الصناعية الناشئة (٠,٢٦) وخُمس مستوى مؤشر مجموعة الدول الصناعية (٠,٤٦). وتواجه كل من ليبيا والجزائر تحدي اللحاق بجيرانها الأفضل أداءً في شمال أفريقيا، أو على الأقل مجموعة الاقتصادات الناشئة. كما يجب عليها أن تتغلب على مشكلة "المرض الهولندي" من أجل التنويع والتصنيع بشكل أكبر.

[٧] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (٢٠١٩). "جودة المؤسسات والتحول الهيكلي: الاختلالات وتخصيص الموارد في شمال إفريقيا."

الإطار ١: هدف التنمية المستدامة التاسع وجائحة كوفيد-١٩

يُعد التحول الهيكلي من خلال الهدف ٩ (إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار) أمرًا بالغ الأهمية لبلدان شمال أفريقيا من أجل تحويل اقتصاداتها وخلق فرص العمل. بالإضافة إلى الصناعة التحويلية التقليدية، فإن أنشطة الصناعات بدون مداخن (IWOSS) لديها القدرة على توظيف عدد كبير من الأشخاص ذوي المهارات المتوسطة ويمكن أن تلعب دورًا مهمًا في تطوير الصادرات الصناعية خلال حقبة ما بعد كوفيد -١٩ (الصفحة، ٢٠٢٠). وتشمل أنشطة الصناعات بدون مداخن: الصناعة الزراعية والبستنة والسياحة وخدمات الأعمال القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل والخدمات اللوجستية. وعلى سبيل المثال، تحول الاقتصاد التونسي تدريجياً نحو قطاعات خدمات السوق (٤٤,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١٩) وبدرجة أقل نحو الصناعات التحويلية، على حساب قطاع الزراعة والصناعات غير التحويلية (Mouley and Elbeshbishi، 2020).

يعتبر القطاع الصناعي ثاني أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي الإسمي بمتوسط إقليمي بلغ ٣٨,٥% في عام ٢٠١٩ (مصرف التنمية الأفريقي، ٢٠٢٠). وكان للجائحة تأثير سلبي قوي على منطقة شمال أفريقيا، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي سنة ٢٠٢٠ بنسبة -٥,٨٪ (باستثناء مصر)، وارتفعت مُعدلات البطالة في المتوسط بنسبة ١,٣٪ مقارنة بعام ٢٠١٩. كما عرّضت الجائحة الإنتاج الصناعي والوظائف للخطر وهو ما أدى لفُقدان العديد من الوظائف في قطاع الصناعة. وإذا كانت الجائحة قد أعاقت التطور السريع لبلدان شمال أفريقيا، وعطّلت إنجاز مشاريع وأخرت مشاريع أخرى، فقد أظهرت أيضًا أن هذه البلدان بحاجة إلى إعادة البناء بشكل أفضل لضمان الانتعاش الشامل والقادر على الصمود لجميع الأجيال. وتظل المنطقة ملتزمة بتنفيذ خططها التنموية؛ كما أن العناصر الواردة أدناه ضرورية لتحقيق الهدف التاسع:

- تطوير قطاع التصنيع الخاص، لأنه يستوعب عددًا كبيرًا من العمال ويوفر وظائف منتجة وأجورًا لائقة؛
- استغلال إمكانات التحول التي توفرها البنى التحتية الرقمية؛
- تنمية المهارات وبناء الكفاءات الصناعية المستقبلية؛
- إجراء إصلاحات اقتصادية لجذب الاستثمار في البنى التحتية والاستفادة من اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية لتحفيز التجارة داخل القارة؛
- تعزيز التعددية ومبادرات التعاون الدولي من أجل سد فجوة تمويل البنى التحتية في المنطقة.

رابعا. ملاحظات ختامية وتوصيات خاصة بالسياسة العامة

٤٤. حققت العديد من بلدان شمال أفريقيا أداءً جيدًا فيما يتعلق بهدف التنمية المستدامة التاسع، ولكن مع وجود تباينات كبيرة. حيث يعتبر تونس والمغرب، وبدرجة أقل مصر، أكثر تصنيعًا. فيما تمتلك الجزائر وليبيا وموريتانيا والسودان قطاعات تصنيع أصغر نسبيًا. وتعتمد الجزائر وليبيا بشكل كبير على النفط والغاز، مما يضُر بقطاعات الصناعات التحويلية. أما الاقتصادان السوداني والموريتاني فما يزالان مُعتمدين بشكل كبير على الزراعة، وهما يتجهان ببطء نحو التحول الهيكلي. ونظرا للنزاعات التي تضرب كل من ليبيا والسودان فإن نجاح الإصلاحات التي تم إدخالها يظل مُعرضا للخطر.

٤٥. أما أفضل البلدان أداءً فهي: تونس والمغرب ومصر، إذ يضاهي أداؤها البلدان الصناعية الناشئة الأخرى، لكنه يبقى أقل بكثير من أداء البلدان الصناعية، نظرا لتعقيد هياكل إنتاجها من خلال تطوير التكنولوجيا والتنويع الصناعي (الهدف ٩ ب). أما بخصوص الشمولية، فيجب تعزيز القيمة المضافة للتصنيع والخدمات المتطورة إذا ما أرادت دول شمال أفريقيا الوصول إلى مستويات نصيب الفرد في الدول الصناعية.

٤٦. من حيث الآثار البيئية، فإن البلدان الصناعية هي بلا شك المسؤولة عن معظم التلوث. لكن ليبيا والجزائر ملوثتان بشدة أيضا بسبب اعتمادهما الكبير على النفط. ووفقا لمنحنى كوزنتس البيئي (على شكل حرف U مقلوب)، فإن بلدان شمال أفريقيا الأخرى أقل كفاءة بكثير من البلدان الصناعية في مجال التلوث، لأنها تستخدم تقنيات أكثر تقليدية، ولأن حصة الخدمات في الإنتاج الإجمالي أقل.

خامسا. توصيات خاصة بالسياسة العامة

٤٧. تنقسم توصيات السياسة العامة إلى سياسة صناعية أفقية وعمودية. حيث تعزز السياسات الصناعية الأفقية أو المحايدة القدرة التنافسية في جميع المجالات. وهي تهدف بذلك إلى خفض تكاليف الإنتاج لجميع الشركات من خلال تطوير بيئة سوق فعالة وتنافسية، وتوفير البنى التحتية اللازمة ورأس المال البشري الضروريين لخلق اقتصاد صناعي ديناميكي. ويعدّ الاستثمار في رأس المال البشري وبناء مؤسسات قوية وخاضعة للمساءلة ومستقلة، بما في ذلك وجود سلطة مستقلة تشرف على المنافسة، أهم دعامات السياسات الصناعية الأفقية. وتشمل السياسات الأخرى إدخال إصلاحات تنظيمية على المرافق العامة مثل قطاع السكك الحديدية وقطاع الاتصالات، وتقليل المركزية المصرفية، وتحسين استراتيجيات الشمول المصرفي، واعتماد سياسات مالية وضريبية مناسبة حتى لا تقيد الإدماج المالي للشركات الصغيرة.

٤٨. السياسات النشطة أو العمودية أو الصارمة هي تدخلات انتقائية تهدف إلى زيادة القدرة التنافسية، مثل تعزيز العلاقات بين الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة والشركات الدولية الكبيرة من خلال برامج تطوير كفاءة الموردين (SDP). وتلعب الحكومات المشرفة على تنفيذ هذه البرامج دورًا مزدوجًا عن طريق تقديم حوافز مؤقتة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وربط هذا الاستثمار بالبرامج الحكومية لتطوير الموردين المحليين، وبالتالي رفع نسبة وقيمة المكون المحلي للشركات الأجنبية.

٤٩. وتبنَت أفضل بلدان شمال أفريقيا أداءً (تونس والمغرب ومصر) برامج مماثلة. فقد دعَمت تونس الصناعات التحويلية التي تلبي احتياجات السوق الأوروبية، وكانت أول دولة على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط تنفذ اتفاقية منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي مما سمح لها بالوصول إلى الأسواق والاستفادة من وفورات الحجم. كما أطلقت الحكومة برنامج تحديث صناعي ينصّ على دعم الاستثمارات من قبَل شركات التصنيع، واستثمار مبالغ كبيرة في تدريب المهندسين والفنيين. وقد مكنت هذه السياسات البلاد من الشروع في نمو مثمر موَجه نحو التصدير. (Erdle ٢٠١١؛ El-Haddad ٢٠٢٠b).

٥٠. لكن مع السياسات العمودية هناك مخاطر أكبر لفشل الحكومة، وانتشار الريع، وتفشي الفساد في الممارسة السياسية، وتقليل القدرات الحكومية إلى جانب الطبيعة التدخُلية لهذه السياسات. ومن ثم ينبغي تنفيذ السياسات الصناعية العمودية مع رصد دقيق "لمؤشرات النتائج" أو الأفضل من ذلك، رصد "التأثير" بدل الاكتفاء بعرض بسيط الأنشطة، وربما ربطها بأهداف الأداء.

٥١. تعاني دول شمال أفريقيا بدرجات متفاوتة من ضعف المؤسسات الرسمية اللازمة لإنفاذ العقود وحماية حقوق الملكية. ويتسبب ضعف المؤسسات كذلك في إرهاق كاهل الشركات بقيود مالية شديدة. من جهة أخرى، فإن البنى التحتية غالبًا ما تكون ضعيفة، مما يعيق كفاءة الشركات. لكن بناء مؤسسات تعمل بشكل جيد في جميع أنحاء البلاد وتوفير بنى تحتية وأنظمة مالية مناسبة للإنتاج الصناعي غالبًا ما تكون مهمة صعبة للغاية في سياق يتسم بالعقبات الاقتصادية والسياسية.

٥٢. تشجع المجمعات أو الأقطاب الصناعية إنشاء "هياكل موازية" يمكنها تجاوز بعض القيود المؤسسية الرئيسية، حتى إن كان ذلك في منطقة جغرافية محدودة. كما أن القرب الجغرافي الذي توفره هذه التجمُعات، يسهل نشر المعرفة وتطوير رأس مال بشري مؤهل، ويسمح بتقسيم عملية الإنتاج بين شركات المجمع الصناعي لتعزيز الابتكار والقدرة التنافسية (Zhang 2016).

٥٣. كجزء من استراتيجياتها الصناعية، طورت تونس والمغرب ومصر أقطاب صناعية ومجمعات تكنولوجية. على عكس السودان وموريتانيا. ورغم أن القطاع الصناعي الموريتاني متخلف للغاية بحيث لا يسمح بإنشاء أقطاب صناعية، إلا أن وزارة الصناعة الموريتانية تعتزم إطلاق استراتيجية لإنشاء أقطاب صناعية، بدءا بقطب لمعالجة الأسماك والمأكولات البحرية في نواذيبو (Pommier 2019). ويمكن للروابط بين ليبيا وتونس أن تساعد في إنشاء أقطاب صناعية في هذه الأخيرة، لكن الوضع السياسي غير المستقر في ليبيا والانتعاش الاقتصادي غير المتكافئ لا يساعدان على حدوث مثل هذا التطور (المرجع نفسه). أما في الجزائر فإن سياسة خلق الأقطاب الصناعية ما زالت حديثة العهد، وهي نتيجة لسياسة صناعية أكثر استباقية تدخل ضمن جهود تنويع الاقتصاد، وتظل هذه الأقطاب الصناعية بحاجة إلى التقييم.

٥٤. تحتاج الجزائر وليبيا إلى الاستفادة بشكل أفضل من ثرواتهما من الموارد الطبيعية من خلال إجراء مشاورات عامة حول إدارة صناديق الثروة السيادية واعتماد سياسة صناعية أكثر نشاطًا على غرار تلك التي تنفذها دول شمال أفريقيا الأخرى. كما يجب عليهما إعطاء الأولوية للسياسات الأفقية الهادفة لبناء البنى التحتية وإنشاء مؤسسات قوية توفر بيئة أعمال صحية، والاهتمام برعاية المهارات الصناعية المطلوبة وتشجيع الابتكار من خلال الاستثمارات في التعليم والصحة. كما يجب على موريتانيا والسودان أن يتبنيا سياسات صناعية بالتدريج، بهدف توجيه اقتصاديهما نحو قطاعات صناعية وخدمية أكثر حداثة وذات قيمة عالية.

٥٥. سرّعت جائحة كوفيد-١٩ الانتقال إلى الرّقمنة، وزادت الوعي بالضرر البيئي الناجم عن التصنيع. وتدرك الدول الثلاث ذات الأداء الأفضل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، الدور الرائد الذي تلعبه الرقمنة في عملية التطوير، وكذا دور التكنولوجيا كقاطرة لتطوير البنى التحتية والتعليم والنقل وتعزيز ريادة الأعمال والصناعة. من جانبها، شرعت الحكومة المصرية في مسار التحول الرقمي متعدد القطاعات، بالتوازي مع التوجه نحو إزالة الوثائق الورقية (حكومة لا ورقية) والتحول نحو الطاقة النظيفة. كما سارعت تونس والمغرب إلى اتباع نفس المسار، ومن المتوقع كذلك أن تتبعهم دول أخرى. الآن، ومع اعتماد التكنولوجيا ٤,٠ ومن خلال النشاط في الاقتصاد الدائري، أصبح المستقبل النظيف ممكنًا.

٥٦. تدرك دول شمال أفريقيا دور التنمية الصناعية الإفريقية في إقامة منطقة تجارة حرة ناجحة. وتعد التنمية الصناعية المناسبة هي أساس منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية التي من شأنها أن تعزز النمو الاقتصادي وتحد من الفقر، وتفتح آفاقًا جديدة وديناميكية من خلال تعزيز التجارة بين البلدان الإفريقية وخلق مناخ يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر في القارة. ومن أجل زيادة تأثير منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية، يجب أن تركز السياسات الصناعية على الارتقاء والإنتاجية والمنافسة وتنويع وتعقيد هياكل الإنتاج.

٥٧. وأخيرًا، لا تتوفر بلدان شمال أفريقيا على بنية تحتية إحصائية قوية، وهو ما يحول دون إجراء دراسات استقصائية منتظمة حول القوى العاملة والشركات، على الرغم من تحسن الوضع قليلا في السنوات الأخيرة. من ناحية أخرى، يجب أن تخضع السياسات والبرامج والتدخلات الأخرى لتقييم دقيق. كما يجب على حكومات بلدان شمال أفريقيا دعم مكاتبها الإحصائية الوطنية، وطلب المساعدة التقنية من المنظمات الدولية، والعمل بشكل أكبر مع مجتمع البحث لضمان جمع البيانات الكافية لرصد وتنفيذ هدف التنمية المستدامة التاسع، وتطوير سياسات قائمة على الأدلة.

المراجع

1. African Development Bank. (2020). North Africa Economic Outlook: Coping with the COVID-19 pandemic."
2. Cammett, M. (2006). Business-government relations and industrial change: The politics of "clustering" in Morocco and Tunisia. Paper presented at the annual meeting of the American Political Science Association, Marriott, Loews Philadelphia, and the Pennsylvania Convention Center, Philadelphia, PA.
3. El-Haddad, A. (2015). The causal chain of market-based reform in Egyptian voice telecommunication. Journal of Development Effectiveness, 7(4), 499–518.
4. El-Haddad, A. (2017). Welfare gains from utility reforms in Egyptian telecommunication. Utilities Policy, 45, April, 1-26.
5. El-Haddad, A. (2020a). Redefining the social contract in the wake of the Arab Spring: The experiences of Egypt, Morocco and Tunisia. World Development, 127, 1–22.
6. El-Haddad, A. (2020b). Picking Winners: Identifying Leading Sectors for Egypt and Tunisia Using the Product Space Methodology. Review of Middle East Economics and Finance 16(1).
7. El-Haddad, A., (2008). Dispute resolution mechanisms in the Egyptian garment industry. Economics Letters, 99(3), 425–430.
8. Erdle, S. (2011). Industrial policy in Tunisia. DIE Discussion Paper No. 1/2011, German Development Institute / Deutsches Institut für Entwicklungspolitik, Bonn
9. Hahn, T., and Vidican-Auktor, G. (2018). Industrial policy in Morocco and its potential contribution to a new social contract. DIE Discussion Paper No. 31/2018, German Development Institute / Deutsches Institut für Entwicklungspolitik, Bonn.
10. ILO. (2020). Regional report on Jobs and Growth in North Africa 2020. International Labor Organization
11. Kynčlová, P., Upadhyaya, S., & Nice, T. (2020). Composite index as a measure on achieving Sustainable Development Goal 9 (SDG-9) industry-related targets: The SDG-9 index. Applied Energy, 265,114755.
12. Mouley, S., and Elbeshbishi,A.N.(2020).Addressing youth unemployment through industries without smokestacks: A Tunisia case study.
13. Page, J. (2020). Industries without smokestacks: Firm characteristics and constraints to growth. The Brookings Institution
14. Pommier, P. (2019). Clusters in the Maghreb - Between globalization and territorialization. Paris: IPEMED, Institut de prospective économique du monde méditerranéen.
15. The Sustainable Development Goals Center for Africa and Sustainable Development Solutions Network (2020): Africa SDG Index and Dashboards Report 2020. Kigali and New York: SDG Center for Africa and Sustainable Development Solutions Network.
16. UNECA. (2019). Quality of institutions and structural transformation: Distortions and resource allocation in North Africa.United Nations Economic Commission for Africa
17. UNIDO. (2021).Statistical Indicators of Inclusive and Sustainable Industrialization . United Nations Industrial Development Organization
18. Zhang, X. (2016). Building Effective Clusters and Industrial Parks. IFPRI Discussion Paper No. 01590, the International Food Policy Research Institute (IFPRID), Washington, D.C.